

التطوير التربوي

إن من أهم معايير قياس مدى تقدم أي نظام تربوي، ومواكبته للتطورات والتحولات العالمية في المجال التربوي هو قدرته على استيعاب التقدم التقني، وقدرته على توظيف التقنيات التعليمية والمعلوماتية بما يحقق أهدافه التربوية، ومرونة نظامه التربوي للتغيير بما يسمح له بتطوير آلياته وأدواته للوصول إلى أقصى درجات الفاعلية والكفاءة. وكذلك قدرته على إعادة بناء مكوناته بشكل يؤمن له استيعاب هذه التحولات والتطورات دون المساس بجوهر العملية التعليمية، وتعريضها لكثير من التقلبات غير المبررة.

هذا هو التحدي الكبير الذي تواجه كثير من النظم التربوية العربية لاستيعاب التطور التقني، والتي تحاول أن تستوعب هذه التحولات دون أن يكون لها دور في صناعة هذه التطورات، وهو التحدي الذي تدور حوله التحديات الأخرى، وهو جوهر عملية التطوير التربوي المعتمد على التقنية، والهدف الذي نسعى لتحقيقه، أي أن تصبح التقنية جزءاً لا يتجزأ من بيئة التعلم بجميع مكوناتها.

إن مفهوم تطوير العملية التربوية لاستيعاب التقنية يغيب عن أذهان كثير من العاملين والمتعاملين مع هذا القطاع المهم سواء في الحقل التربوي أو غيره من الحقول والمجالات، إن التطوير ليس هدف نصل إليه ولكنه طريق نسلكه، طريق ترتبط به طرق عدة، وهناك قوانين للسير فيه، ومقاييس ومعايير لمعرفة درجة تحقيق الأهداف، وحتى نستطيع أن نتعامل مع هذه المتغيرات التقنية فإنه لا بد من إصلاح شامل ينطلق من أربع محاور على الأقل، وهي:

- التطوير المؤسسي: ويشمل إعادة دراسة السياسات واللوائح والأنظمة والتشريعات التي تحكم العملية التعليمية، وكذلك تطوير البناء الهيكلي الإداري للمؤسسات التعليمية التي تدير العملية التربوية.
- التطوير المهني: تطوير وتحسين مهارات القائمين على العملية التعليمية، سواء كانوا معلمين أو مشرفين تربويين، أو قيادات تنفيذية أو عليا، ورفع مستوى الاستعداد لديهم بالنسبة للمعرفة والمهارات والاتجاهات، والخاصة بتبني أساليب واستراتيجيات جديدة معتمدة على التحولات التقنية في النموذج التربوي.
- تطوير المناهج: إعادة تصميم وتطوير المناهج التعليمية بما يتواءم مع التغيرات التقنية الحالية والمتوقعة، وإعادة صياغة المفردات والمقررات التعليمية، بما في ذلك أساليب تدريسها، وإنتاجها، وتنفيذها، وتقويمها، في ضوء خصائص بيئات التعلم الجديدة المعتمدة على التقنية.
- تطوير البنية التحتية: وأقصد بها خدمات نقل البيانات وفق أحدث التقنيات المتاحة في مجال بناء الشبكات، والتي ستشكل بلا شك نقلة نوعية تسمح بتوفير خدمات تعليمية متقدمة قائمة على التقنية، واستخدام وسائل تعليمية تقنية قائمة على نظام المشاركة.

بعض هذه المحاور يمكن معالجتها وإدارتها من خلال المؤسسة التربوية وبإمكاناتها، بينما بعضها الآخر مرتبط بقطاعات أخرى، لذا فنجاح عملية التطوير لا ترتبط دوماً بمتغيرات يمكن التحكم بها، وإنما تكون جزءاً من تطور شامل في كافة قطاعات الدولة.



د. نايف بن هشال الرومي
وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير